

## بيان رسمي

### أبرشية طنجة

علاقة بالمعلومات التي تتداول في طنجة حول عدم افتتاح "مدرسة الحمراء" التي لا وجود لها قانونيا إلى حين تاريخه، يود مونسينيور إيميليو روتشا غراندي، رئيس أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في أبرشية طنجة أن او يصدر البيان التالي.

بعد شهرين من وصوله إلى طنجة بصفته مسؤول ديني، اقترح السيد خوان رويز رويدا، أمين صندوق الأبرشية السماح ببناء مدرسة على الأرض التي تملكها الأبرشية والمجاورة للكاتدرائية وأن تتقاضى الأبرشية مبلغا ماليا شهريا كإيجار. يكمن السبب الأساسي في "استعمال الأرض" لأنه على عكس ذلك "سيتم نزعها للأبرشية من طرف السلطات المغربية" ووفقا لمعرفته الضعيفة للواقع المغربي، قرر الثقة بهذا الشخص كما كان عليه الحال في مسائل أخرى لكونه مستشارا سابقا للأبرشية وكان يعمل بها قبل وصوله وقام بتوقيع العقد الذي عرض عليه. صرح أمين صندوق الأبرشية والسيد رافاييل غونساليس سيبايوس، ممثل مجموعة الحمراء أنهما سيشاركان محاميا في تحرير العقد. لكن تبين لاحقا أن هذا ليس بصحيح. ومن جهة أخرى، لم يتقدم المستثمر أو مجموعة الحمراء بالعقد بقصد التحقق منه من لدن أي محام وهو ما علم رئيس الأساقفة مؤخرا.

في شهر مايو الماضي غادر مونسينيور إيميليو طنجة لمدة شهر لأسباب صحية لإجراء عملية جراحية

وقبل مغادرته أخبره السيد رافاييل غونساليس سيبايوس أن الولاية طلبت بتعديل الجدار المجاور للمدرسة للحصول على رؤية معمارية ومنظر مناسب وإن لم يتم ذلك سيتم توقيف الترخيص بفتح مدرسة الحمراء -التي لا وجود لها قانونيا إلى حين تاريخه-. وبما أن الجزء من الأرض الذي يحتوي عليها الجدار لا علاقة لها بمؤسستنا، أحس رئيس الأساقفة أن هذا الطلب يتضمن بعض النقط الغير قانونية وطلب من السيد رافاييل غونساليس سيبايوس أن تقوم الولاية بإرسال الطلب كتابتا بصفة رسمية. كانت إجابته سلبية بقوله أن الولاية لن تقدم الطلب بشكل كتابي.

منذ هذه اللحظة زاد الشك بأن هناك شيء غير قانوني بناء على أقوال السيد رافاييل غونساليس سيبايوس الذي أشار أن الولاية ستعطل منح الترخيص ونظرا لضرورة مغادرة رئيس الأساقفة مدينة طنجة لإجراء العملية الجراحية، قام بتكوين لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص من ذوي الثقة، الكاهن العام للأبرشية، الأب مانويل كانوفاس، كاهن الكاتدرائية، الأب ناتال فيومانو والسيدة سيلفيا دال'أو مديرة المركز الثقافي ليرشوندي في طنجة بقصد عرض القضية على السيد إبراهيم السملالي، نقيب سابق لهيئة المحامين بطنجة والذي يتمتع بسمعة كبيرة في مدينتنا وبعد دراسة جميع الوثائق أكد لنا أن العقد الموقع بين ممثل الأبرشية في طنجة ومجموعة الحمراء هو باطل ويشتمل على عيب سواء في الشكل أو الموضوع.

بعد أن شعر بخيبة الثقة في أمين صندوق الأبرشية وكذا ممثل مجموعة الحمرء وبألم ولكن بعزم ومن أجل التحقق من جوهر القضية لتفهم الأسباب التي أدت بهم إلى تحرير عقد يفترض باطلا. أراد رئيس الأساقفة بعدم التعامل بعده في تحرير وتوقيع عقد جديد مع ممثل مجموعة الحمرء -كيفما طلب منه هذا الأخير- حتى يصدر القضاء المغربي عبر المحاكم المختصة بطلان العقد الموقع سابقا وبتحديد مسؤوليات الأشخاص التي تدخلت في تحريره.

وهو لمن واجب رئيس أساقفة طنجة حماية سمعة الكنيسة وشفافية اعمالها في طنجة والتي حرصت على مر القرون على أن يكون لها حضور مثمر وودود في هذه الأرض المباركة التي هي المغرب.

طنجة بتاريخ 5 يوليوز 2024